



۱۲۵۵۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه نامه طوق روایت

مؤلف: (خط) ( ) اهدائی

جلد: ( ۱۵۴ ) از کتب

آقای سید محمد صادق حیات‌نای به کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۳۱۵۵۹

۲۸۱۲

۸۵۴

۱۲۵۵۰۵

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه نامه طوق روایت

مؤلف: (خط) ( ) اهدائی

جلد: ( ۱۵۴ ) از کتب

آقای سید محمد صادق حیات‌نای به کتابخانه مجلس شورای ملی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

شماره ثبت کتاب: ۳۱۵۵۹

۲۸۱۲

۸۵۴



بسم الله الرحمن الرحيم

هو المؤلف

هو هذا الذي هو في النسخة...  
وسبق بين الذكران والامانة...  
منها ما وافق ما في نور سوره...  
الاطلاق معروف الى...  
قبار ووافوا...  
اجمعين للارتقاء...  
وقد انه الغر الخليل...  
الذي كان للاجتماع...  
تسديته ما دامت...  
في جاو بعد

الدار...  
الوزن...

بازرسی شد  
۳۱۵۸



هو بسم الله الرحمن الرحيم...  
قال عمر بن الحسن...  
ابن اوشج...  
الاختصاص...  
التي راها...  
ولوزد...  
الشرط...  
عن القرض...  
الا ان...  
استيقا...  
من الزايات...  
المص...  
وتسفي...  
وبينما...  
التر...  
لم يرد

لم يرد...  
وحي...  
تذكر...  
وتلحق...  
ما كتب...  
عنه...  
قد اضر...  
من...  
وما ذكر...  
ما ذكر...  
عن...  
وتح...  
عن...  
بر...  
عبد...  
عبد...

من...  
بن...  
عبد...  
عبد...







والجهر عن محمد بن يحيى عن احمد بن ادریس عن محمد بن جعفر عن العباس بن  
 معروف عن عيسى بن مهزيار واذا ذكرته عن الفضل بن شاذان ما  
 بجميع طرقنا محمد بن يعقوب عنه عن عثمان بن ابراهيم عن ابيه محمد بن  
 اسمعيل عن الفضل بن شاذان واذا ذكرته عن الفضل بن شاذان  
 فقد اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله وايضا بن عبد الله واحمد بن عبد  
 كلهم عن احمد بن محمد بن عمار العلوي عن اخيه الطاهر عن عثمان بن محمد بن قتيبة  
 النيب ابو رز عن الفضل بن شاذان وروى ابو محمد الحسن بن عمار  
 عثمان بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان واخبرنا الشريف  
 ابو محمد الحسن بن احمد بن القاسم العلوي عن اخيه عبد الله بن احمد  
 الصفواني عن عثمان بن ابراهيم عن ابيه عن الفضل بن شاذان واذا  
 ذكرته عن محمد بن اسمعيل فقد روي بطرقنا الجهر عن يعقوب عنه عن  
 محمد بن اسمعيل وما ذكرته عن محمد بن ابي عمير فقد روي بطريقنا الى ابي  
 القاسم جعفر بن محمد بن ولويه عنه عن ابي القاسم جعفر بن محمد العلوي  
 اليوسعي عن عبد الله بن احمد بن هيثم عن الامين ابي عمير وما ذكرته  
 هذا الكتاب بن محمد بن الحسن الصفار واخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد بن

محمد بن

محمد بن النعمان والحسين بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن احمد بن  
 محمد بن الحسن بن الوليد عن ابيه واخبرنا به الشيخ ابو ابي بصير عن  
 محمد بن الوليد عن محمد بن الحسن الصفار وما ذكرته عن محمد بن الحسن  
 بن الوليد وعثمان بن يحيى بن بابويه فقد اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله  
 عن ابي جعفر محمد بن علي بن يحيى عن ابيه عثمان بن يحيى ومحمد بن  
 بن الوليد وما ذكرته عن ابي جعفر محمد بن عثمان بن يحيى فقد اخبرنا  
 به الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان عنه وما ذكرته هذا الكتاب  
 عن محمد بن عثمان بن محبوب واخبرنا به يحيى بن عبد الله عن احمد بن  
 محمد بن يحيى العطاس عن ابيه محمد بن يحيى عن محمد بن عثمان بن محبوب  
 وما ذكرته عن محمد بن احمد بن يحيى الاشعري واخبرنا به الشيخ ابو عبد الله  
 وايضا بن عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي جعفر محمد بن  
 يحيى بن سيف الدين عن احمد بن ادریس عن محمد بن احمد بن يحيى  
 واخبرنا به يحيى بن ابي بصير عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن  
 يحيى واحمد بن ادریس جميعا عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرنا  
 به الشيخ يحيى بن ابي عبد الله عن احمد بن محمد بن يحيى عن ابيه

هذا الكتاب بن محمد بن  
 محمد بن احمد بن يحيى  
 محمد بن احمد بن يحيى  
 محمد بن احمد بن يحيى

محمد بن يحيى عن محمد بن احمد بن يحيى واخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد بن  
 عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن ابي عمير الحسن بن حمزة العلوي  
 وابي جعفر محمد بن يحيى بن البروقري جميعا عن احمد بن ادریس  
 عن محمد بن احمد بن يحيى وما ذكرته عن محمد بن يحيى العطاس فقد  
 رويته بطرقنا الجهر عن يعقوب عنه عن  
 محمد بن يحيى العطاس واخبرنا به الشيخ ابي بن عبد الله وكذا  
 ابي يحيى بن ابي بصير القاسم عن احمد بن محمد بن يحيى عن  
 ابيه محمد بن يحيى العطاس وما ذكرناه في هذا الكتاب عن محمد بن  
 يعقوب الكندي وقد اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد بن  
 بن النعمان عن ابي القاسم جعفر بن محمد بن ولويه عنه عن  
 محمد بن يعقوب واخبرنا به الشيخ ابي بن عبد الله عن ابي عثمان  
 احمد بن محمد بن الرزاز وابي محمد بن موسى المتلعكبر والقيس  
 جعفر بن محمد بن ولويه وابي عبد الله احمد بن بلال وافع الصيمري وابي  
 الفضل الشيباني وغيرهم كلهم عن محمد بن يعقوب واخبرنا به  
 احمد بن عبدون المعروف بابن ابي عن احمد بن ابراهيم وابي يحيى

عبد

عبد الكريم بن عبد الله بن نصر البرقي في بغداد عن ابي جعفر  
 محمد بن يعقوب الكندي جميع مصنفاته واحاديثه سماعا واما  
 ببغداد ببنا الكوفي دار السلطنة سنة سبع وعشرين و  
 ثلثمائة وما ذكرته عن موسى بن القاسم عن معاوية بن وهب فقد  
 اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد بن احمد بن عبد الله عن ابي محمد محمد بن  
 بن موسى المتلعكبر عن محمد بن اوزاعي عن ابي جعفر محمد بن عثمان  
 بن يحيى بن بابويه عن محمد بن الحسن بن الوليد عن محمد بن الحسن  
 الصفار وسعيد بن عبد الله بن الفضل بن غانم واحمد بن محمد  
 عن موسى بن القاسم وما ذكرته في هذا الكتاب عن يونس بن عبد  
 الرحمن فقد اخبرنا به الشيخ ابو عبد الله محمد بن محمد بن النعمان عن ابي  
 جعفر محمد بن عثمان بن يحيى عن ابيه محمد بن الحسن عن محمد بن عبد الله  
 والحسين بن عثمان بن ابراهيم بن الحسن عن احمد بن محمد بن حرار واصلح بن  
 السند عن يونس بن عبد الرحمن واخبرنا به الشيخ ابي يحيى بن  
 عبد الله واحمد بن عبدون كلهم عن الحسن بن حمزة العلوي  
 عن عثمان بن ابراهيم عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن يونس واخبرنا



الحسين بن عبيد الله عن ابي الفضل بن محمد بن عبيد الله بن محمد  
 بن عبيد الله بن المطيل الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر  
 بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن عيسى بن يونس  
 بن عبيد الرحمن بن ع

الحسين بن عبيد الله بن المطيل الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر  
 بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن عيسى بن يونس  
 بن عبيد الرحمن بن ع

الحسين بن عبيد الله بن المطيل الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر  
 بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن عيسى بن يونس  
 بن عبيد الرحمن بن ع

الحسين بن عبيد الله بن المطيل الشيباني عن ابي العباس محمد بن جعفر  
 بن محمد بن ابراهيم بن محمد بن عبيد الله بن عيسى بن يونس  
 بن عبيد الرحمن بن ع



ويعتبر للطالبين واتهموا الموفق والمعين **قول** ولا شك ان العالم  
اشرف من قول هذه المقولة في مرتبة الدعوى بل عين الموفق والدين يد  
هذا البيان لا موقنة حتم بعض الدعوى الى الموفق نعم لو كانت  
المقدمة السابقة ظاهرة يمكن جعلها متبعية عما هو من قبيل  
التشكيك **قول** هو في العالم اشرف المعقول قد اقول تلك المقولة  
على تقدير تسليمها انما تدل على ان الوجود والعدم في العالم  
العالم اشرف من الموصوف بالصفات المذكورة بل ان العلم  
انما يقتضي ان العلم اشرف من الموصوف بالصفات المذكورة بل ان العلم  
العقل والحس والفكر والوجود وما ذكر من سابقا وهو في  
مراد ان العالم من حيث العلم اشرف من جميع المعقولات كالحق  
من كلامه حتى يثبت ان العلم اشرف من الجميع فلا يتم بل انما يتم  
اشرف من الموصوف ولا شك في ذلك فلا يلزم الاكتفاء بهذا الدعوى  
وبداية ما أمل **قول** واما الكتاب الكبري فما لا يخفى ان ذكر  
الفضل هنا غير مناسب بل المناسب وما الحق النقلي في الكتاب  
ان كان من هو من قلم الناسخ وكان البعض وكذلك الفصل الاخير

وبه **بسم** الله الرحمن الرحيم  
المعرفة رب العالمين والصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين  
**اما بعد** فيقول العبد الغرير في بحر العصيان المشرف بالانتساب الى  
ثاني يد شهاب اهل الجنان الحسين المدعو بمخلفه سلطان عني  
الرحيم الرحمن الذي قد كتبته من مطالعة كتاب معالم الدين من  
مصنف الشيخ الفاضل الكامل الصالح المدقق الحق الحسن  
الشيخ الشهيد السعيد العلامة دكن الاسلام والمسلمين زين البشر  
والدين العالم الحسن الله اليه باحسان الخ بعض الحواشي عليه  
توضيح مقاصده وتكملة فوائده بقدر الواسع والطاقة المتعينة  
الاطناب الاطالة في بعض المواضع الى ما في عين الاستكمال  
ساعيا في تقييد وتوضيح بما يقتضيه الحال السالط في حق ولا  
مانع من الجواب والاعتساف فاردت جمعها ونظمها حفظا  
فوات البعض لانتشارها وعدم تبيينها فانها كانت مفيدة للناس

ومعينة

ومعينة للطالبين واتهموا الموفق والمعين **قول** ولا شك ان العالم  
اشرف من قول هذه المقولة في مرتبة الدعوى بل عين الموفق والدين يد  
هذا البيان لا موقنة حتم بعض الدعوى الى الموفق نعم لو كانت  
المقدمة السابقة ظاهرة يمكن جعلها متبعية عما هو من قبيل  
التشكيك **قول** هو في العالم اشرف المعقول قد اقول تلك المقولة  
على تقدير تسليمها انما تدل على ان الوجود والعدم في العالم  
العالم اشرف من الموصوف بالصفات المذكورة بل ان العلم  
انما يقتضي ان العلم اشرف من الموصوف بالصفات المذكورة بل ان العلم  
العقل والحس والفكر والوجود وما ذكر من سابقا وهو في  
مراد ان العالم من حيث العلم اشرف من جميع المعقولات كالحق  
من كلامه حتى يثبت ان العلم اشرف من الجميع فلا يتم بل انما يتم  
اشرف من الموصوف ولا شك في ذلك فلا يلزم الاكتفاء بهذا الدعوى  
وبداية ما أمل **قول** واما الكتاب الكبري فما لا يخفى ان ذكر  
الفضل هنا غير مناسب بل المناسب وما الحق النقلي في الكتاب  
ان كان من هو من قلم الناسخ وكان البعض وكذلك الفصل الاخير

ضم







































بجوده متجه نحو خصوص الغرض المتراخض في نفسه كونه حقيقيا  
 فيما هو اعم منها والخصوص متجه نحو شئ من ان يقع لا الصيغة **قوله**  
 يكون في حق الاستفهام انه متجاوز عن قول القائل في حق آه وانما  
 ذكره المستدبر في التجزئة عن آه وانما يكون في الاستفهام  
 بعد التحقيق في طلبة الاستفهام في حق الاستفهام بل لا يجوز  
 المستدل ان يقول لاحكام الاستفهام ان يكون ما علم ان هو  
 ان اللفظ موضوع للمساواة بينه وبين الفردين يصح له ان ياتي  
 فيكون في غير اذنه فلا يحتاج الى الاستفهام فيكون كما هو في  
 عن احد الشيوخ ذلك التجزئة في تقدير آه في قوله تعالى  
 لو فعل الاخر في حق الاستفهام لرفع الاستفهام الى محسوس الجواب في كل  
 في حق **قوله** فيصير من قيد الوقت لا يربط في فواته فواته  
 اقول في صير وقت كالموقت عمل ان ياتي ان ياتي في ان ياتي  
 الصيغة في الغرض ليس في حق الاستفهام في الزمان الاول في  
 كان المستدبر في حق الاستفهام في حق الاستفهام في الزمان الاول في  
 حكم البقية في الزمان الثاني في حق الاستفهام في الوقت المعنى  
 طالع في حق

فان يقع في الزمان المعين المطلوب في حق ما كان وعما قد رتب عليه  
 المقدم في الثانية في اوله لا يربط في فواته فواته في حق  
 للاراد في حق الاستفهام في حق الاستفهام في الزمان الاول في حق  
 اقول في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 فاذا كانت المقدم في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 المطلوب في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 تحقق المقام من تحقيقه من الزمان في حق الاستفهام في حق  
 فصل في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 ان يكون في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 المس في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 اقول في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 كما في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 ذلك وان في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 غير ذلك في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 موقت في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق

الواجب في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 اول فاعلم ما ذكرنا ان المهم في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 فوات الوقت لا يربط في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 المقيد في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 وجوبه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 لان الواجب في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 التوضيح في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 فتكون شرط او سببا او غيرهما في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 لكن لا يربط في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 شرط كان او سببا او غيرهما في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 للفعل في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 ما يتوقف عليه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 يتوقف عليه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 والعادية فان المراد بها ما يتوقف عليها وجود الشئ من غير كونها  
 مقضية

مقتضية لوجود الشئ في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 للفعل في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 الواجب في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 فهو سبب او شرط او غيرهما في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 المطلوب في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 كون الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 بخلافه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 فلا يكون في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 ان يكون في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 من غير الفعل في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 يكلفه الصلوة في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 ان الركعة في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 يجوز ان يكون في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 امره واجبه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق  
 واجبه في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق الاستفهام في حق



















































[illegible]

حرفه

[illegible]

١٠٨  
 النافعة انما اذا كان المعقول انما لا كثيرة فمعقول الالهي والظن فغير  
 الالهي استماع النطق بالبحر القوي هذا لا يخرج وكذا ان تعلق الالهي  
 بالاعتناء لوق وفي الضلال او الاضداد او كونها مقصودا فان  
 الالهي القيم وان كان الغرض بعدا في **القول** وينقسم كالجمال  
 المعهود في كتب الاصول هذا تقييد للمبين لصيغة المفعول  
 لا المذكورات كما يظهر من المشيئة بالجل ومصرح بنوعه في  
 حيث ان كل الفاعل الجمال المفرد والمركب كذلك مقابل للمبين قد  
 يكون مفردة مركبة وليست في فعله انتهى ولا يخفى ان المقابل  
 هو المبين لصيغة المفعول لا العاقل ان كان مقصودا **المفاد** الالهي  
 ذلك كل هو المشهور وان عرّب قوله كمالا في قوله تعالى والجميع وبعض  
 خلافه فانه في قوله غير ان خلافا في قوله ان الفعل مبتدأ  
 المفعول كما يظهر من كتب الاصول انما لا بد في كونها مبتدأ بصيغة  
 الفاعل وان كان مراده تقييد المبين بصيغة الفاعل هو القوي  
 بالبيان عما لا يشعر به انما لا يقع عدم ملائمة التقييد بالجمال  
 لم ينقل بيان غيره فلم يذكره احد من **الافعال** واخره من قوله تعالى

الشا قالوا بغير ان الشيا يقول جعلوا اطاريقه ولا ريبوا في ذلك فاعينوا  
 لا بالغير بل بالبيان والغير فذلك لم يكون الغرض بها الا ليهو الشيا اقرون  
 وغيره لتسليم فعله بيان ان القولين اعني جعلوا اطاريقه ولا ريبوا في ذلك  
 عني منكم بل من عدمه قول الزور فذكر فثبت كون الفعلين كما سبق  
 في بعض المواد وهذا كما في المذهب من حيث هو **فصل** في ان الظاهر ان  
 ظاهر اوسى الاستغفار وعمله لا يشترط احتمال الموضوع من غير تعيين العمل المتعلق  
 فيكون مجمل اذا العموم مخصوص في استيعاب اللفظ الظاهر للعموم كما في  
 ظهوره من غير بعض المرات مستطاع النظر في الذي لم يسم في تحقيق كطائفة  
 بان في العمل المتكامل ليس على طائفة الاستغفار في الذنوب وهو انما قيل  
**ولا** وانما ذكره في هذا المصباح كما في قوله لا يفرق العملان في بعض  
 العملان واختاره **فصل** في وجوب اطلاق بيان الموضوعات في بعض اللفظ  
 الوجوب كما في ارفع الاول لا يرد على العلم ما ورده فان الشيا لا يقال  
 العلم وجوبه بل انما العلم هو الشيا لا العمل ولا في الفهمين وجوب  
 اقراران بهذا العلم واشترطه في غير المصباح وما في الاخر من وجوب ارفع  
 كلامه في حديثه في ان يجوز اخراج الشيا في جملته لا كلامه في مفهومه مما حو



















































كذلك في سببهم كذا في موضعهم **قوله** هو الاخر الى العوار وقد ذكر  
 لما ثبت من القول في الخبر في مناقش من حقها والحق فيهما  
 اجماع الامامية لو ثبتت شيوخ طائفة السلف بعضها لبعض من غير  
 ما روي من ان المصنفين جرين والخطب احمد واحدا ان الاصل عدم  
 حكمه في حقهم وافقوا وافقوا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 كان المصنفين احمد والخطب في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 توجد عليه مع القول بقولكم ان الزيد في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 يستلزم التعريف حكمه في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 انه خلاف الفرض لا يكون التمسك بالبراهين هو احوال الزيد في حقهم  
 يستلزم بوجاهة وان كان في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 قلنا فلو كان في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 حراما يمكن دفعها عن عدة امور في الفرضين انهم شبهوا بالاول  
 في معنى الخطا والصواب ان المراد بالصواب في جهة كمال البراهين  
 لا يتحقق بل كمال الخطا في جهة كمال البراهين انهم شبهوا بالاول  
 المسمى على خلافه كونه صوابا بمعنى ان في جهة كمال البراهين  
 بالاصل

الظنون

بالفعل في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 انما يتحقق في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 ما قطعنا ان المصنفين واحد اجماعا **قوله** كما قد اورد  
 العوار في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 بالتعليق في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الادفع باق انهم كيف يعلمون فقد علموا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
**قوله** هذا الخطا برصوف عنده لا يخفى ان مقصور كونه موضوعا عنه ليعلم  
 بانه غير جائز على خلاف ما في الحق في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 من حيث انه صغير فلا يشك في العوار وان كان عمدا عما بهذا  
 كلاما لا ادراكا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 بانكم كالمصنفين في الخطا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 بالمسئلة والحكم في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الغرض من خطا لا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 منقوط الا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 مقصودا انما كونه موضوعا عنه كونه غير جائز في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول

الادلة اجمالا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 فتأمل **قوله** كان يحكم بالاسلام الاخر الى المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 في الاسلام ولا يرد على ان موضوعه كما هو المدعى ان في حقهم  
 الاستدلال في قوله لا يرد على ان موضوعه كما هو المدعى ان في حقهم  
 لا يمكن ان يكون موضوعا عنه في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الشهادة موقوفة على ذلك **قوله** في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 معلوم لا يثبت في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 اقرب في ثبوت الاثبات في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 نظر ان لو ثبتت في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 ووجوب ذلك نعم لو ثبتت في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الدلائل والقرائن في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 والعلم بالاحتياط وان كان خطا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 فلو كان قد اوردوا العوار في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 بالاصل

يستلزم

الظنون

حال يجوز عن زيادة قوة اطلاع على الادلة وعدمه فان كان كذلك فلا يجوز  
 البناء على سابق ولا جازع في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 قوله في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الحكم في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 يجوز الرجوع الى حيث في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 اخر في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 عندنا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 ثم نعرض في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 الظنية سند او متنا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 سند ولا يخفى انه لا يتم في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 اي لما لا يخفى انه لا يتم في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 جميعا في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 على وجه الاخبار في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 ان في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول  
 ان في حقهم في المصنفين انهم شبهوا بالاول















الذين هم من بني النضير وبنو النضير وبنو النضير  
 ذكره وغيره عن محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله عن محمد بن  
 بن خالد عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى عن عيسى بن عيسى  
 عليكم النعمة في دين الله ولا تكونوا اهلنا فان من لم ينفقه في دين الله لم ينفقه  
 الشريعة اليوم العظمى لم يترك لها ولا ورثها بالطريق المذكور عن محمد بن الحسين  
 محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 اذا اراد الله بعد صرافته في الدين ولا يترك النعمة موقوف على الخشب  
 المظهر المروية على النبي واولاده المعصومين اذ قد تواتر عنهم به بطلان  
 الشرع وكم تركوا في بعض العتق فكان الخلف عن عديتهم الواردة عنهم  
 في المعارف والاموال الحرام في اعظم الشهادة واهل ذلك فهو صفة زانية  
 من كبر الملة في قدر ديننا بطريق الاخرة في الطرق عن محمد بن الحسين  
 محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 قال العياشي في الامانة في ذلك الامانة لا يورثها ولا يورثها ولا يورثها  
 اخذت عن ابي بصير عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 عن تافه ورفاه فينا اهل البيت في كل خلف عدو لا يتفون عنه في حق النكاح  
 واثم الميطلين

عليه

برق

واثم الميطلين واثم الميطلين واثم الميطلين  
 اسحق بن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 فيكم يثبت ذلك الناس في دينهم وقولهم وقولهم وقولهم  
 في شيعكم لم يزل هذا الرواية بها فيكون في الرواية في شيعكم وقولهم  
 شيعنا في الدين الفقه وروينا بسندنا بطريقنا عن محمد بن الحسين  
 عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 سمعت ابا عبد الله يقول ان من اهلنا من الناس في دينهم وقولهم  
 عن طريقهم عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 يوسف بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 يابسون في الدين في كل قوم يابسون في الدين في كل قوم يابسون في الدين  
 يعلم ان الناس في دينهم بطريق بسندنا بطريقنا عن محمد بن الحسين  
 عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 واهل صادق عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين عن محمد بن الحسين  
 العياشي في الامانة في ذلك الامانة لا يورثها ولا يورثها ولا يورثها  
 الفرقه الناجية فيها كانت من الله عليه في عرف فيها جلد من مازة

ووجه

البيهقي في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 واقعي في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 قواعد بينهم شرا في عيشة التعريف ان الفقه والماكان ما كان فيهم  
 ضيقوا فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 ولعل ما بين نظرنا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 انهم تركوا فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 فجمع بين ما كان فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اعمامنا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اتفق به علم اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اننا نعلم انما في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 الاصول الاصلية في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 ويترك هذا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 الاصلية في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 والنفاق وواجب على العاقل في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم

الها

البيهقي في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 عاين في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 في قوله يورث في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 قواعد بينهم شرا في عيشة التعريف ان الفقه والماكان ما كان فيهم  
 ضيقوا فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 ولعل ما بين نظرنا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 انهم تركوا فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 فجمع بين ما كان فيهم في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اعمامنا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اتفق به علم اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 اننا نعلم انما في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 الاصول الاصلية في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 ويترك هذا في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 الاصلية في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم  
 والنفاق وواجب على العاقل في اصول الكثرة في انفسهم فيما يورثهم



























لأنهم أحسن الناس خلقا فقلوا هذا بهم والشعر على ما هو عليه وقلوا هذا بهم وقلوا  
 عليهم ما قلنا فقلوا ذلك أكثر من أن يكون على الله فقلوا هذا بهم وقلوا  
 لعقولهم عقوباتهم وإن ما يعلون به يقول الرسول الذي لا ينطق عن  
 الهوى لا كما يلهي الله الذي يعيدون أن ما يقولوا ما هم بالاعتقاد ذلك  
 المتجه قد خبطوا في أصولهم التي يقولون عنهم ثم ردوا عنها  
 على أهل الحق عن النبي وعن غيره منها جاز أن يثبت أن الله تعالى  
 ولكن لهم أن لا يكون ثمانية سنة وأربعين والرسالة التي تقولون  
 فكيف يمكن ليعق ذلك عنهم فقد أجازوا أن لا يكون ذلك في علمهم  
 فوعدوا هذا كلهم عندهم مع وفون قد العوا فيها كتب كثيرة في الجرح والتعديل  
 ونقل الأسانيد والقبيل بها إلا أنهم لم يوفقوا في الضعيف على العمل  
 به عما فهم لا يقولون إلا ما رآه من الرضا عن شيعته لأن شرط عندنا  
 العمل لا عدم العلم بالحق كما يقولون في السنة عندنا من كتب رجالهم  
 شي أن يثبت أن سنة علي عليه السلام في السنة **الصلوة** في حديثه  
 الذي ذكره في الحديث لا يثبت في حديثه ما نقلناه من أن منهم من يروى  
 من كثر زاد السن بها بعدد مقتضاه وناقد معاليه في حديثه على ظاهر  
 منهم

سنة الحق والكفر ما ينفي المؤمن الرسول أو شواذة بعضهم على بعض  
 أحوال القصيد لا والله كونه كذا كونه كذا كونه كذا كونه كذا كونه كذا  
 وتقدم من ذلك على ما نقله القرآن العزيز وأوردواهم على ما فهم فيكون  
 بعد ذلك من ذلك ما نقله في حديثه كذا كونه كذا كونه كذا كونه كذا  
 حديث آخر من ذلك ما نقله في حديثه كذا كونه كذا كونه كذا كونه كذا  
 يوم حين الأبي كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 انفس على العبد والعبد على الله ومعه من سفلان الدنيا ما روى  
 عبد المطلب في حديثه من زيد وعبد بن أم العباس سلم يقولون  
 الأعداء والعقل في الحديث العبد لا النار والشرع الحق الدنيا ولم  
 يستحقوا من الحديث ولا من حديثهم وهو يوثق منهم عينا وقد فرغوا من  
 الرجوع في ما روى من حديثه لا يخفى على أهل النقل وقالوا إذا رآوا  
 تجارة أو لوموا الفضل واليهما وتركوا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 سمعوا الوصول في تجارة تركوا الصلوة معه فاذنوا ما روى وهو يوثق  
 أظهرهم بهذا المشارة كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 روى الفضل في الحديث في زمره الحق الدنيا وقال سبحانه وما محمد

الرسول قد فرغ من قبله إرساله فأن مات أو قتل فليتعلم على العقاب  
 ومن قبله على عقبيه فقلوا هذا بهم وقلوا هذا بهم وقلوا هذا بهم  
 بحسن من يروى عليه ما روى في شأنه من الحديث كذا كذا كذا كذا كذا  
 ورواه في الحديث من يروى عليه ما روى في شأنه من الحديث كذا كذا كذا  
 العشر من الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 من يروى عليه ما روى في شأنه من الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 ثم قال في حديثه قال أبو جعفر شمس الدين بن أبي القيس إذا أحد منهم  
 جاء أحدنا فقال كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 إلى سعيد القندري سعيد بن يقطين أنهم من أمي فقال كذا كذا كذا  
 أحدنا بعد ذلك كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 في الجمع بين القميين أيضا من الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 عبد الله بن عباس قال إن النبي قال في حديثه كذا كذا كذا كذا كذا  
 بهم ذات الشال فاقول لرب أصحا فقال كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بعدك فاقول كذا قال عبد القاسم وكنت منهم شهيدا وميت فيهم  
 فقلوا فبقيني كنت أنت الرقيب عليهم وانت على كل شيء شهيد إنهم

فأنهم عبادك قالوا فقلوا إنهم من الواسعة من عبادك فقلوا هذا بهم  
 وسنة الجمع بين القميين في الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 من الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 على ما روى في حديثه من يروى عليه ما روى في شأنه من الحديث كذا كذا  
 السجود فلا قول في الحديث كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 بعد ذلك من حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 عليه من حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 أنا فقلوا إذا روى في حديثه من يروى عليه ما روى في شأنه من الحديث كذا كذا  
 إلا أن قال لا النار الدفقت شاة منهم قال أنهم ارتدوا بعد ذلك  
 إلى النار وأدبرهم القصر في حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 وبينهم قمار يروى أهل المال في حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 أنهم ارتدوا بعد ذلك من حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 النعم وقد روى في حديثه كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 سند كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 سعيد بن المسيب عن عطاء بن رباح عن كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا































نخبر تركه او فخره لان محبة تركه اولها تركه لان موضع تقيته  
 الا انهم **في** الحكم المرفوع من القول عند قول الصاحب واهيها الا انهم  
 فيما لا مفضل الاجتهاد وفيه كالاجزاء المحبة والذواحوال يوم القيمة  
 والقدر الاجزاء كالحاصل على فعل ثواب مخصوص او عقاب مخصوص  
 والاجزاء عن يده وخلق اذ لا يكونوا الا من القول من الكتب الشرعية واهيها  
 المفضل في ذلك قوله من المعصوم كذا او كذا قوله لهم من انك  
 وانهما عن كذا ومن السنن كذا فان الاربع انما هي المرفوعة حكى  
 عليه الحكم المرفوع من الفعل مثل ان يغفلوا اما لا يدخل الاجتهاد وفيه  
 الصواب ان لم يثبت المحصنة **في** الحكم المرفوع من القول كذا ان  
 الصواب واهيها بالعلم انهم كانوا يفعلون في من المعصوم كذا او كذا  
 خفا وعنه بتوفروا واهيها على اسوال عن امر دينهم فلا يتم وان فعل  
 شئ الا وقد عوا به او فاعيد له او امره بالابتداء وان لم يفعل الامر علم  
 ان من المرفوع قول الراوي برفعه او يسميه او يبيع بل لا يثبت امره الا ان  
 هذا لان قوله لم يرفعه وان كان مقطوعا او مرسل او معلق بالنية  
 الا ان قول عمر بن الخطاب مثله الكفا عن ابن ابي ابي ربيعة

قد طلبت لهم ثلثة الاوجه كما علمت اني اتقوا الموضع لا انصرا بالمعصوم  
 وان كان مقطوعا ببعض الاوجه مع بقاء ارباعه فليس له ان يصير اليه  
 يكون له ان يتصل او لا يتصل بالغير لم يتصور قطعه اياه انما يتصور ان  
 اياه يتصل او لا يتصل بالغير لم يتصور قطعه اياه انما يتصور ان  
 الموضع الصبي يتادى اليه باللائمة قولوا او فاعلم ان يتصل كان او لم يتصل  
 او غيره وليستعني غيرهم بتقدير اتي وقطع فلان عن فلان مثلا اذا لم  
 يكن من الصبي بالمعصوم صبي لم يوجب الناس له الموقوف وانما المقصود  
 الاوجه اعلم ان الموقوف قول الرازي كذا يقول او تفعل كذا او لا تفعل  
 يراد انما يتصل اذا لم يصف فذلك لان العصوم اما اذا انصف  
 يكون موقوف ما اذا لم يصف انما لا يحال على الموقوف ان يعدم خفاء عنهم  
 تقدم وقد عرفت ان الموقوف هو الموقوف وهو غير ان كان حاله لا دخل  
 للاجتهاد في تعيينه وانما هو ولا هو موقوف **في الموقوف** وهو الذي  
 على الرازي قولهم او فاعلم انما يتصل بالغير او لا تفعل كذا او لا تفعل  
 من كلامه **في الموقوف** الموقوف على الموقوف هو ما يتصل به الموقوف  
 على وجه كان وهو متعلق لان كذا في الاول او في الاول او في الاول

[illegible]















































































غيره او غير شئ او ثقلان صابطان غيرهما فان لم يقبل هذا الشرط  
لم يجز روايته ولا التعديل منه **الرابع** الحذف من تحت الجرح ان قطب هو الجرح  
بفتح اللام والياء ان يخط من موضع سقوطه الى طرف خط صاعدا  
قليلا معطوفا على السطر من عطفه ليس الى جهة الحق ويكتب  
قبلا العطفة في شئ التي تجي وزاوا السطر من الصفة اليمنى في  
التي تجي وزاوا السطر من اليسرى ان لم تكن كذلك لا في جهة  
الاخر الا ان يسقط في اخر السطر فخرج في اخره على كل حال مع العطف  
ان كانت في احدى الجانبين يكتب صاعدا الى اليمين او نازحا الى اليسار  
كلما وكل من كتب على السطر ان كانت في احدى الجانبين  
كتب صاعدا الى اليمين ان كانت سطر او احداهما ان زادت كتب الى  
اسفل ثم انما يكتب في انهما الحق مع وليكتب في احدى الخط الاصل الى  
ان يجز الصنف او اما ان يشرع في الاصل كشرع وبان غلطا واخطا  
رواية او نحو ذلك فيكتب على غير نسق الحق بخط اذ هو الاصل وطور  
على سطر الا سطر لكن بانما في سطر الا على الا سطر وليعلم بها  
بجرحه ليطهر فوق الكلمة التي هي لها او بانما في سطر ذلك **السادس**  
المتقنين

المتقنين يعقوب والتقليد هو التبريد في سطر **السادس**  
كناية صغيرة فوق كلام مع رواية او مع حذف او مع حذف  
الوجه او ما تعديت فان لم يزل الصاد او الصغر ولا يصدق الحمد وعليه  
عامة في الخط او مع حذف او كان في بعض السطر او في ذلك كما كان  
الصدر الاول او ما بعده او ما المتأخر من فروع السطر قليلا او لا يستعمل  
في المتأخر من فروع السطر وما رايه التعديل بانما في سطر  
الكلمة ثم يكتبون بانما في اخر سطرها بانما على احدى السطر اليسرى  
اذا لم يرد بانما في سطر عليه علمنا في كتابه لا جازية وغيره وبعضهم  
نزلت لفظ عليه على احدى السطر بانما في سطر **السابع** اذا وقع في  
الكلمة ليس في سطرها في اخر السطر او في سطر فوق المضروب  
خط بين السطر والسطر في السطر او في السطر او في السطر  
بنزول على السطر او في سطرها في اخر السطر او في سطر  
على اوله واخره وبعضهم يجرى على اوله واخره لصف دائره وبعضهم  
دائرة موزونة او في اخره او في سطرهم يكتب في اوله واخره ولا  
اولى من كل ذلك ان ذلك في سطر فيوقع النسخ من غير الخط كذا هذا

كثيرا واما اذا وقع تكرار فبعضهم يجرى في سطر التكرار وهو جديان  
لن ويا واليا احسنه ماضورة وايضا وان كان التكرار اول  
السطر في سطر التكرار او اخره في الاول وان كان اخر سطر او اخر  
في اخر السطر فان تكرار المضاف او المضاف اليه او الموصوف او الموصوفة  
او نحو ذلك في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
فبعضهم يجرى في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
غيره على التكرار في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
اخرنا وشاع ذلك بحيث لا يخفى فيكتبون من غير شئ انما في سطر  
التكرار ويكتبون من اجزائنا هذا واما ما جعله في سطر التكرار  
والسجوط في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
لا التكرار فاما في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
الحق في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
لان كيفية الاخر في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
المقصود ان يكتبوا الزمر في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
او غير ذلك من طرق النقل فلهذا اقتصرنا على ذكر الراوي فقط ومن غير  
الاكثر

الاكثر ما وجد من يعقوب الكليمة في سطر التكرار او في سطر التكرار  
لما ذكرناه من ان المدايا في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
فلا يكتفون بذلك شئ او اجزائنا او امر سطر التكرار او في سطر التكرار  
التكرار في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
او اكثر من ان او انما في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
لحق في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
من سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
الاسناد الاول في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
او من سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
هو نفس ما قلناه وهو من يعقوب في سطر التكرار او في سطر التكرار  
عندنا كمشون في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
لا يسجد في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
وجرت الى سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
الاسناد في سطر التكرار او في سطر التكرار او في سطر التكرار  
المشعل على احد سطرها او احد سطرها او احد سطرها







الذي صار مفاداً فان الاصل في كل شيء الطهارة ما ثبتت الكثرة  
ولم يثبت النجاسة به كما عرفت واما المضاف فيجب ان هذا القول  
لان الثابت كان نجاسة الزمان الملائقات ووجد الملائقات  
فنجاسة مشكوك فيها والاصل الطهارة وهذا ايضا عند من يظنون  
لانا لان ان الاصل في كل شيء الطهارة لان الطهارة والنجاسة  
حكيان شرعيان وكل منهما احكامي بيان الشارح ولا يشك في ذلك  
عموم الطهارة في كل شيء الا ما يخرج بالبدل والبرهان يوجد ذلك في  
المطلق كحكيان لا يثبت بطلان في الموضع غير المعتبر كغيره  
لكن في تطبيقه حتى احكام انه قد يبدل بما لا نقول العقول الذي  
نعم ولا في غير ذلك ان الاشياء لا يثبت بها العود في النجاسة بها  
او كونها احد النجاسة لا عند الجهد بل عند نجاسة لا شرعا وسجرا بله  
لذلك وما في غير ذلك لا يثبت ان الاشياء ان النجاسة هذا لا يخرج عن  
شكها نعم فلما ان الاصل في الاشياء والابا حكمة لم يجرى من  
مثل هذا الا ان البراهنة اليقينية تعني في كل شيء والنجاسة في كل  
الوضوح في كل المدق الحق كقول في شرح الدرر على علم ان  
ذكره ان الاستصحاب اثبات حكم في زمان لوجوده مشكوك في زمان سابق

عليه وهو نفسه الاقربين وبعث اليهم الحكم الماخوذ فيه الى  
شرعي وغيره فلا دل على ما ادعت حكم شرعي من جهة شرعية  
او بعدا مثله في زمان فيقولون احكام ذلك الزمان يجب حكم  
بالنجاسة اذ الحكم الشرعي ما رفعها والنجاسة مثل ما ادعت طوله  
وثبت في زمان في نفسه ذلك الزمان ايضا بحكم بر طرية ما لم يعلم  
بافتقار او ذهب اليهم المحقق العظمي الاول فيقوله يستدل كل من الفرق  
بلا شك بكونه في محلهما كونهما فاعرفه عن افادة المرام كما يظهر عند  
التأمل فيها ولم يتعرض لذكرها ههنا من جهة الشرع الا ما هو الظاهر عندنا  
فيما لا يفتقر الى الطمان الاستصحي بربنا المعنى لا جهة قبله احكاما  
اذ لا يثبت عندنا ما لا يثبت ولا يثبت في العلم بحكمة الاستصحاب  
اخر وهو ان يكون دليل شرعي على ان الحكم الفصل بعد تحققه في الزمان  
حدوث حال كذا او وقت كذا في كل حين في كل حال في كل زمان  
لشيء الاصل في كل شيء في كل زمان حكم يستمراره الا ان يعلم  
وجوه ما جعل في الزمان ولا يحكم بنفسه في كل زمان في وجوده الدليل على  
جسيمة امران الاول ان ذلك الحكم ما وضعي او حقيقي وتخييري  
ولما كان الاول ايضا عند التحقيق يرجع اليها في غير الزمان

يقين  
في كل زمان

آخر الضام في كل وقت في كل زمان ما ثبت واما انما يثبت في  
بل انما ثبت ان ذلك الحكم مستمر في كل زمان في كل زمان  
في ان الشيء الاصل من زمان لا في كل زمان في كل زمان  
وثبت استمراره اذ الدليل الاول ليس في نفسه عدم ثبوت حكم  
العقل في مثل هذه المصداق مع وجود بعض الروايات  
الدالة على عدم استمرار الحكم في كل زمان في كل زمان  
من اجل ما لا يثبت منه اذ لا يثبت في كل زمان في كل زمان  
وان كان في نفسه بعض الملائقات لكنه لا يخرج عن سبيل الدليل  
الاول فاقول فان قلت الاستصحاب الذي يدعون في كل زمان  
انتم قد منعت العلم انه غير جسيمة اعرف في كل زمان حكم الحكم  
ثابت ما يحصل من جهة شرعية اجماعا وههنا ما يحصل من جهة  
شرعية اجماعا من جهة شرعية اجماعا وههنا ما يحصل من جهة  
جمهورية خصوصاً مع معارضتها بالروايات كالقصة في غاية الامر  
حصول الحكم بوجه المطر وهو كالتحقق اليقين كما ذكرت فاعرف  
المنع قلت كونه في كل زمان اذ لا يثبت ان النجاسة باقية علم  
يحصل من جهة شرعية وما ذكره من الاجماع غير محتمل لان عامة الاجماع

٤ واما التمسك برب يثبت ما ذكرنا اجماعا على الا ان قد ذكرنا ان كان  
امرا وخصي الغرض الا انما يثبت عند الشك كدور في كل زمان  
لأنه يمثل التكليف المذكور لم يحصل الفطن بالاشياء والوجود في كل  
في كل الفطن لم يحصل الا من قبل هذا في كل زمان في كل زمان  
الشك ايضا وهو المطلوب واما على الثاني فالا فذلك لا يثبت  
والثاني ما ورد في الروايات من ان الحق لا يثبت في كل زمان  
قلت في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
العدم لانه اذ حصل اليقين في زمان في كل زمان في كل زمان  
اخر ما ثبت في الروايات وهو غير ما ذكرنا قلت ان الطمان  
من عدم نقص اليقين بالثبوت عند التمسك بالثبوت في كل زمان  
بالتعارض ان يكون من جهة اليقين في كل زمان في كل زمان  
ليس كذلك ان اليقين بحكم في زمان ليس ما يرجع حصوله في زمان  
اخر لولا عود في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان  
منها الحكم مع حكم اليقين لوجوده كالتكليف في كل زمان في كل زمان  
في كل زمان لان ان ثبت بالدليل ان ذلك الحكم مستمر في كل زمان  
في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان في كل زمان



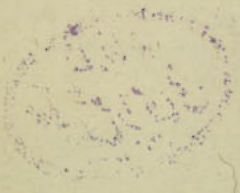
ميتين

اعلم ان احد المتعطل للقيع الصلوة مثلا به وان الماء والقيح  
 رها لا يثبته اجماع معتقده ولا يشجب حرج واحد وهذا الاجماع  
 لا يترتب بالاجماع على ثبوت حكم النجاسة حتى يثبت شي في الواقع  
 يحصل عندها قد عبره بشيء عطر اقل يكون من قبيل ما ذكرنا فان  
 قلت مبالغة ليس حلا تحت الاستصحاب لانه لو كان نقول انه  
 قويت بالاجماع وجوب شيء على المتعطل في الواقع وهو مردود  
 ان يكون المسح بثلثة اجماع معتقده او الاعم منه ومن المسح بجنا  
 حرج واحد فانه يات بالاول لم يفسد الميعين بالامثال والخرج  
 غير العهدة فيكون الايمان به وجبا قلت بالاجماع على وجوب شيء  
 معين في الواقع مبهم في نظره على بحيث لو لم يات بذلك شيء  
 الميعين لا حتى التعاقب بمسح بالاجماع على ان ترك الامم من مقتضى  
 الاستصحاب في التعاقب فيجب ان لا يتركها وانما صدر انه اذا ورد نقض  
 او اجماع على وجوب شيء معين مثلا معا ومعهذا او ثبوت حكم النجاسة  
 معدومة عندها فلا بد من حكم يلزم تفسيد الميعين او الظن بوجوب  
 ذلك شيء المعلوم حتى يتحقق الاستصحاب ولا يكتفى بشك في وجوده وكذا  
 يلزم حكم بقاء ذلك حكم الى ان يحيد الحكم او العقل بوجوب ذلك

الاف

الغاية المعدومة ولا يكتفى بشك في وجوده في ارتفاع ذلك حكم وكذا اذا  
 ورد نقض او اجماع على وجوب شيء معين في الواقع مردود في نظرنا  
 بين امور ونعلم ان ذلك التكليف غير شرع ولا شيء من العلم به  
 البتة مثلا او على ثبوت حكم النجاسة معتقده في الواقع مردود عندنا  
 شيئا ونعلم ان عدم مشيئة العلم مثلا بحجركم بوجوب ذلك شيئا  
 المردود فيها في نظرنا وبقا وذلك الحكم الماحول تلك الاشياء  
 ولا يكتفى بالاثبات بشيء واحد منها في سقوط التكليف وكذا حصول  
 شيء واحد في ارتفاع حكمكم وسواء في ذلك كون ذلك الواجب  
 شيئا معينا في الواقع محمول عندنا او شيئا لك او غائبة معتقده  
 في الواقع محمول عندنا او غايات لك وسواء انتم تحقق قدر مشرك  
 بين تلك الاشياء والقياس او بتأنيها بالكلية واما اذا لم يكن  
 لك بل ورد نقض مثلا على ان الواجب شيء الغائبة ونقض آخر على ان  
 ذلك الواجب شيء آخر او ذهب بعض الامة الى وجوب الشيء وكذا  
 الى وجوب شيء آخر دون غيره لنقض والاجماع في الضروريتين ان  
 ترك فئدة الشكيبين معا بسبب نسخها في التعاقب في لم يظهر وجوب  
 الايمان بهما معا حتى يتحقق الامثال بل الظاهر ان كفاها بوجه منهما

١ كذا لا يشترط في امر او بتأنيها بالكلية ولكن الحكم في ثبوت حكم الى الغاية  
 هذا مجرد القول في هذا المقام وعليك بالتأمل في خصوصيات الموا  
 وسهنا ما كانا هذا الاصل ورحمة جميع ما كبر بها بنية عند  
 نقض من المعارضات والله الهادي الى سواء والطريق









15/11  
2



